قوانين الخطاب في التواصل الخطابي

الأستاذة / حمو الحاج ذهبية

تتمثّل أهمّ العلاقات التي تقيمها النظرية التداولية مع فهم أفعال الكلام في احتكام سلوكاتنا اللغوية إلى قواعد أو إلى مبادئ عالمية من طبيعة عقلية. تختلف هذه الفكرة عن المفهوم التقليدي للعلاقة الموجودة بين اللغة واستعمالها، بحيث تحدّد مجموع المعطيات التداولية(المكانية، الزمانية، والشخصية)، ومجموع المعارف المشتركة بين المتخاطبين قيمة استعمال ملفوظ ما في سياق معيّن، وبتعبير آخر، تفترض النظرية الكلاسيكية أنّ معنى الملفوظ في حالة الاستعمال تابع للسياق الذي يرد فيه.

نجد في مقابل التصوّر السياقي لتأويل الملفوظات، عددا من المقاربات التداولية التي تضع الفرضيات بحيث تتحدّد طرق استعمالنا للغة في التواصل وفي الخطاب بواسطة مبادئ عامة على أساس الاستنتاجات التداولية[1].

سبق "جريس"Grice إلى مثل هذه الاستراتيجية في مقال نشره في 1975، عرض فيه تحليلا تداوليا، بحيث يتمثّل في تحديد ميدان علم الدلالة في مظاهر تلائم الملفوظات من حيث شروط تحقيقها. إنّ ما جاء به "جريس" غير منفصل عن تحليل الأفعال اللغوية غير المباشرة، ولا عن الأوجه الخطابية كالمجاز المقترحة في الفلسفة اللغوية (سارل1982). وفي موازاة أعمال "جريس"، نجد تصوّرا للتحليل التداولي يهدف إلى التحكّم في استعمال المبادئ التداولية، والذي يتوسّع في فرنسا على يدّ "ديكرو" في أعماله حول الظاهرة الحجاجية، وتمثّل هدفه عكس مقاربة "جريس" في تفسير المظاهر الملائمة للملفوظات باعتبارها نتائج لظواهر حجاجية داخلة في إطار بنية اللغة.

لن تصبح قوانين الخطاب بهذا المنطلق مبادئ تفسِّر آثار المعنى المرتبطة باستعمال الملفوظات، ولكن مبادئ تفسِّر الاختلاف بين الظواهر الحجاجية الخاصة بالجمل في اللغة، ومجالاتها المرجعية في الخطاب.

لقد خلقت نظرية "جريس" طريقة جديدة للنظر إلى التداولية، وإلى مشكل التواصل: تتمثَّل المساهمة الأساسية لــ"جريس" على المستوى النظري في إدخال مفهوم"التضمين"، والذي يسمح بتفسير الاختلاف بين دلالة الجملة ومعنى الملفوظ، أماً على مستوى التواصل، يقترح "جريس" مبدءا عاما، وهو مبدأ "التعاون".

يؤدي مبدأ التعاون إلى التواصل والتفاعل فيما بيننا مهما كانت الظروف المعتمدة والأهداف المتوخاة، فانطلاقا من ممارستنا للغة، نجد أنفسنا في دائرة التفاعل سواء بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، وسواء رغبنا في ذلك أو لم نرغب، من هذا الجانب يقتضي الفعل التواصلي من المتخاطبين عمليتين متوازيتين: الإنتاج والتأويل، يحيل الإنتاج إلى التلفُّظ الذي يرتبط بالمتكلم بالدرجة الأولى، في حين يتطلب التأويل من المتلقي الاستناد إلى عدَّة وسائل لسانية وغير لسانية.

يعتبر مفهوم "المؤول" L'interprétant بالنسبة لــ"بيرس"Peirce في مركز تعريف التداولية، بحيث انطلاقا منه يمكن بناء نظرية للكفاءة التواصلية التي تفسِّر الطرق التي يمارسها المرسلون والمتلقون لغرض الفهم والإفهام، أو ما يمكن أن يتبلور في أفعال الكلام.

إنَّه من المحتمل أن تكون نظرية أفعال الكلام قد ساهمت أكثر في انتشار المقاربة التداولية، فهذه النظرية ليست بنظرية لسانية، ولكن مقاربة فلسفية للغة والتي تحاول أن تفسِّر بمصطلحات عامة بعض مجالات اللغة البشرية بمعزل عن أيَّة لغة خاصة، فنجد جذورها في كتاب: "كيف نصنع الأشياء بالكلمات" للفيلسوف الإنجليزي "أوستين".

تعدُّ الكفاءة التواصلية أساس الفعل الكلامي، وتكوينها وتوسعها في حياة الإنسان يقدِّم الوسائل الكبرى للتفاعل بين بني البشر، وذلك دون إهمال للكفاءة اللسانية لما لها

من دور في التواصل. لقد أقيمت كثير من الدراسات حول الكفاءة التواصلية، إذ تظهر اللغة عند الطفل ومنذ ولادته وقبل اكتساب العناصر اللغوية الأولى على شاكلة بسيطة، وتبدو "كمجالات خاصة واصطلاحية (تواضعية) للتفاعل المشترك"، و"كنظام داخل بصفة ضيقة في نماذج تواصلية أخرى".

تختلف أنظمة التعلم من ثقافة إلى أخرى، وفي العموم يستدعي الاكتساب اللغوي الحاصل في حياة الطفل كعملية مجهودا كبيرا، بحيث تتموضع مختلف مكوّنات هذه الكفاءة في مراحل مختلفة من تطوّره، فمنذ ولادته تظهر الآليات التزامنية الداخلية إلى جانب الحركات والمنطوقات المرتبطة بصوت الإنسان البالغ، أما التناوب على أدوار الكلام فيبدأ من الشهر الثاني والثالث (حسب المنظرين والدارسين)، حيث يتطور الطفل ويتطوّر نظامه اللغوي[2]، ويتصرّف عند سن الثالثة والرابعة وكأنّه "متخاطب مشارك مثالي ".

لقد لاحظ "سمينير وبيكر" Smmenner et Beker أنّ الأطفال في سن الرابعة يستعلمون صيغًا أكثر تأدبًا مع البالغين، تظهر في الطلب غير المباشر، والتشكرات Remerciement. ويتم عندهم اكتساب "العادات" ونظام الأدب بطريقة تدريجية، وهي أساسية حتّى يكون الطفل اجتماعيًا Pour la socialisation de l’enfant، وما هو مكتسب غير مفصول عن التحكم الأدائي للغة، يسمح هذا الأخير بإنتاج الخطاب المطابق في حالة أو موقف محدّد.

أمّا في إطار التبادل الحواري، فإنّ الطفل كما برهن على ذلك "فر يدريك فر انسوا" F. François لا يستطيع إنتاج حكاية إلا بفضل الدعم الحواري للأسئلة، ولن يقوم بتكوين عمل سردي منسجم إلا في وقت لاحق وبطريقة مونولوجية Monologale، فيمكن الحديث عن الكفاءة كمعرفة للسرد [3].

.

نستنتج إذن أنّ الحوار سابق عن مخاطبة الذات، والكفاءة التواصلية الشاملة أسبق عن الكفاءة اللسانية، ومثلما يكتسب الطفل قوام لغوي متين، يمكن أن يفشل في ذلك، ونفس الشيء بالنسبة للكفاءة التواصلية تقول "أركيوني C.K Orecchioni" في هذا الصدد: «تتطوّر الكفاءة التواصلية في مجموعها ويمكنها أن تنهار مثل الكفاءة اللسانية» [4].

ترتبط الكفاءة التواصلية الشاملة بنوع الأشخاص، فإذا كان أغلب هؤلاء قادرين على إنتاج الأقوال التي يستخلصونها من أنواع خطابية مختلفة، فذلك لايعني تمكنهم كلّهم من تأدية بعض أنواع من الخطاب كالمرافعة Plaidoirieأمام مجلس القضاء مثلاً، إنّما راجع إلى عدم إدراكهم لكيفية التواصل التي تستدعي في بعض الأحيان أكثر مما يملكون من كفاءات.

ولكن يمكننا المشاركة في نوع خطابي معين وأن نلعب أدوارًا متنوعة، فالتلميذ غير قادر على تقديم الدرس، ولكن يمكنه أن يلعب دوره كتلميذ من حيث معرفة متى يجب عليه الكلام ومتى يجب عليه السكوت، ومعرفة مستوى اللغة المستعمل مع الأستاذ.... تتطلب بعض الأدوار دراسة هامة وبعضها أقل من ذلك، فدور قارئ منشور إشهاري يقتضي تعلّمًا أقل إذا ما قورن بالدور الذي يؤديه صاحب الدكتوراه في الفيزياء النووية.

إنّ نجاح التأويل يرجع إلى اكتساب الكفاءة اللسانية إلى جانب كفاءات أخرى، وحتى وإن اختلفت في محتواها إلاّ أنّها تشكل نسيجا متشابكا يسمح إلى الوصول في بعض الأحيان إلى ما هو غير مصرّح به أي الضمني من الأقوال.

يتضمّن الدخول في عملية التواصل فكرة أنّنا نحترم قواعد اللعبة، وهو ما يتحقّق بعقد تصريحي، فنحن أمام معرفة متعارف عليها بالتعاون. ليست هذه القواعد بإخبارية ولا واعية مثل قواعد التركيب والصرف، ولكن هي مواضعات صريحة. تعرّض لهذه الإشكالية عام 1960، الفيلسوف اللغوي الأمريكي "ج.ب. جرايس" بعنوان" البديهيات

التخاطبية"[5]، بينما يفضل "أوسوالد ديكرو" تسميتها بقوانين الخطاب Lois de discours.

تلعب هذه القوانين دورا هاما في تأويل الملفوظات، فهي مجموعة من المعايير التي يجب على المتخاطبين احترامها من اللحظة التي يشاركون في فعل التواصل الكلامي، يربطها "جريس" بقانون أكبر ويدعوه بـــ "مبدأ التعاون" الذي ينبني عليه كلٌ تفاعل لغوي والذي ينقسم إلى عدّة أبعاد ومن أهمّها: الصدق، الشمولية، الوضوح، وتتأسس على السنن اللساني وعلى سنن من المواضعات[6].

ينبغي على المتخاطبين طبقا لهذا المبدأ تقاسم نوع من الإطار والمشاركة في إنجاح العملية التواصلية حيث يعترف كلٌ واحد منهما بنفسه مثلما يعترف للآخر ببعض الحقوق والواجبات، فيمكن الحديث عن مجال استعمال واستغلال القوانين الذي يتبيّن من خلال هذه الأمثلة:

أ – إنّ سيارتي فارغة من البنزين.

ب – هناك محطة لذلك في الشارع المجاور.

نستنتج من هذا المثال المستعمل من طرف جرايس توظيف قانون الإفادة L.De pertinence، فإذا كان (أ) يفترض أن (ب) يحترم مبدأ التعاون، فإنّ (أ) يستنتج أنّ المعلومة التي قدّمها له (ب) مفيدة، أي أنّ المحطة مفتوحة والبنزين متوفر.

يمكن أن يتبيّن استعمال قانون الكمية Quantité بواسطة (أ) الذي يتضمّن (ب)، يفترض المخاطَب أن المتكلّم قد احترم القانون الأول للكمية، إذ أعطى المعلومة الأكثر قوّة، ويستنتج أنّ العلم في المثال الموالي لا يحمل لونًا آخر.

1 – العلم أبيض.

2 – العلم أبيض كاملاً.

نشير إلى أنّ هذا التضمين لم يبلغ بواسطة (3)، وكنتيجة لذلك فإنّ (2) ليست بتضمين لـــ (3)، وبالعكس (3) يتضمّن (4).

3 – العلم أبيض وأسود.

4 – العلم أبيض جزئيًا.

- العلم أسود جزئيًا.

وأخيرًا يوجد (5) كاستعمال لقانون النظام، إنّ المعنى غير الثابت لحرف العطف (و) لا يدخل في دلالتها اللسانية، ولكن لهذا المعنى تضمين تحادثي (6).

5 – صرخ عمر وبكت أمينة.

6 – صرخ عمر ثمّ بكت أمينة.

إنّ البحث عن قوانين الخطاب يعني البحث عن إنجاح العملية التواصلية، بحيث كلّما احترمت هذه القوانين كلّما استطاع المشاركون الوصول إلى أغراضهم دون عوائق. تعدّدت هذه القوانين في طبيعتها وفي أهدافها إلاّ أنّ المشكل كامن في شروط تطبيقها، إلى جانب تشابكها في بعض الخطابات[7]، مثلا:

- **الصدق والتواضع:** "**إنّني بخير شكرًا**" هي الإجابة الصحيحة والطبيعية للسؤال "**كيف حالك؟**" إلاّ إذا كانت هناك أسباب تجعلني أتصوّر غير ذلك، كأن اعتقد أن الشخص السائل لا يهتم حقيقة بحالتي الصحية.

- **الشمولية/الإخبارية:** نلحظ عندما نقرأ لافتة "**ممنوح التدخين، والأكل والشرب**" أنّ الإشكال واقع في قانون الإخبارية، فهو لا يوجهنا إلى ما هو ممنوع القيام به في ذلك المكان المحدّد، فالعمل إذن يبقى رهين المتلقي في تأويله مثلما يشاء أو بطريقته الخاصّة، فهو غير إخباري، وغير مفيد من جانب.

- **الشمولية والإفادة:** يعتقد المخاطّب في بعض الأحيان أن مخاطِبه كان شاملاً[8] فيما يذهب إليه من أقوال، في حين لم يكن كذلك، إلا أنّ صفة الإفادة يمكن أن

يتميّز بها إلى جانب الإخبار، مثلا[9]: **"استيقظ الطفل الصغير، واتجه إلى الحمام ليغتسل، ولكنّه يصدر بكاءً حادًا، تسرع الأم وتتساءل عمّا يجري".**

س: ما الذي حدث يا إلهي ؟

ع: الصابون في عيني.

س: كيف يجب أن يكون الصابون دائمًا في عينيك وليس في مكان آخر.

إنّ قول الطفل أن الصابون في عينيه هو الشيء الوحيد الذي يطرح الإشكال، والذي يعتبر الصراخ الأمر الذي ينبغي على الطفل تبريره، فيمكن أن يكون الملفوظ أكثر إفادة مع قليل من المعلومات مما يسمح للمخاطب بتعديل معارفه أو إثراءها، وهنا تتضح علاقة الإفادة بالإخبارية، بحيث يمكن أن نقول أنّ:

- الإخبارية شرط ضروري للإفادة، ولكن غير كاف.
- يمكن أن نكون إخباريين غير مفيدين.
- لنكون مفيدين يجب أن نكون إخباريين.
- الإخبارية محتواة في الإفادة. يمكن أن تكون الإفادة محتواة في الإخبارية ويمكن أن تكون غير ذلك.

كما يمكن للتتابع الجملي غير الإخباري في حالة استثنائية أن يصبح مفيدا إذا وجد في توظيف حجاجي مثل:

- ليس رئيسا ولا وزيرا أوّلاً...وبعد
- إذا لم تكن ذاهبة كان عليها أن تبقى: وبعد...

إنّ الإفادة ليس بشرط ضروري للإخبارية، ولكن لا يمكن تصوّر أي قانون من القوانين الخطابية بمعزل عن قانون الإفادة. يمكن إذن تأييد فكرة "ارتباط كلّ الأحكام التحادثية بحكم الإفادة، فهذا الأخير هو الأكثر دقّة من الأحكام الأخرى"[10].

تؤدي هذه القوانين في انسجامها أحيانا إلى العمل وفق "الواجهة"، أي أنّ باحترامها يحقق التواصل أغراضه، فمن مصالح المخاطب المحافظة على واجهته (مما يحدث في الحالات العادية)، إلاّ أنّ هذه الأفعال معرّضة للتهديد، مما يستوجب الاستنجاد ببعض الاستراتيجيات التفاعلية قصد إنقاذ التواصل، وباعتبار أن بعض الأفعال تشكّل تهديدًا على الواجهة السلبية أو الإيجابية للمخاطِب فإنّه يمكن تصنيفها إلى:

أ – الأفعال المهدّدة للواجهة السلبية للمخاطَب: الأمر، الطلب، النصيحة، التهديد، العرض...

ب – الأفعال المهدّدة للواجهة الإيجابية للمخاطَب: النقد، الإهانة، عشقه لذاته Narcissisme، سوء الاستقبال Rebuffade، تأنيب Réprimande...

جـ - الأفعال المهدّدة للواجهة السلبية للمتكلّم نفسه: الوعد، الاقتراح...

د – الأفعال المهدّدة للواجهة الإيجابية للمتكلّم: الاعتذار، الاعتراف، النقد الذاتي، الإهانة الذاتية... لا ينصح بمثل هذه الأفعال للأشخاص الذين يحتلون مكانة "عالية أو مرموقة" في المجتمع، ويرغبون الحفاظ عليها.

نجد إذن أفعالا تهدّد الأوجه الأربعة في حالة التفاعل بين المخاطبين، ولكن يجب تقبّل مبدأ عاما يرمي إلى البحث عن "الاحتفاظ بالواجهة"، مما يسمح بإنشاء قواني تدعى بقوانين المواضعة L. De convenance، أو التهديد، أو اللياقة، أو التهذيب.

أ – القواعد المتعلّقة بسلوك المخاطِب إزاء المخاطَب

1 – تؤدي بالنسبة للأغلبية إلى مبدأ تهيئة – حسب الإمكان – الواجهات السلبية والإيجابية للمتكلّم.

- الواجهة السلبية: تفادي تقديم أوامر عنيفة.

- الواجهة الإيجابية: تفادي الاستهزاء بالمخاطَب، فمن القبيح قول السوء عن الآخرين، خاصّة إذا تعلّق الأمر بمشاركه في الخطاب، ولهذا تخضع لتبني سلوك تحادثي خاص ومميز، إذا كنّا نتحدّث للمخاطِب عن المخاطَب مثلاً: لوصف شخصٍ ما لمخاطَبه، فإنّنا لن نتردّد في استعمال بعض العلامات الخلقية والسلبية، ولكن إذا وجدنا

في حالة وصف لمخاطِب مخاطَبه كالتحقق من رقم الهاتف مثلاً، فإنّنا نوظف الوصف من قبيل: **هل أنت أشقر؟، هل أنت قصير ؟، هل شعرك مجعّد ؟...**

نلحظ أن الملفوظين السابقين يبينان كيف أن قانون "المواضعة" يمنع بعض الملفوظات من الظهور، وتتكفل بجعل العلاقات فاعلة بين المتخاطبين، وإن لم يحترم المخاطِب مثل هذا القانون فإنّه يقع في الذلة وهي الخطأ الذي يرتكبه المتكلّم لا إراديًا فيوصف بالمثير للسخرية Ridicule[11]، وهذا يعني أن النقد، والمواجهات، والمسبّات Les invectives، والنذالة Goujaterie، السخرية Raillerie، وغيرها من الإساءات اللغوية تعدّ من الأمور المتداولة، والرجوع إليها لا يتم إلا بحذر واعتدال Modération.

ب – القوانين المتعلّقة بسلوك المتكلم/المخاطِب إزاء المخاطَب

يسلك المرء سلوكا معيّنا حتّى لا يفقد واجهته سواء تعلّق الأمر بالواجهة الإيجابية أو بالواجهة السلبية، فيجب أن ينقذ المخاطِب مجاله قدر ما يستطيع وأن يحمي نفسه من هجوم الآخرين واجتياحهم له، أمّا الواجهة الإيجابية فهي تفرض على المخاطِب ألاَّ يترك المجال لأن يُهان في صورته (الإجابة عن النقد، والهجومات الكلامية، والإهانات)، ولا يشارك هو بالذات في هذه الإهانات، يمكن أن نستنبط من هذا المبدأ ما ندعوه بقانون الحذر La loi de prudence.

يقتضي قانون الحذر عدم طرح الأسئلة التي لا نرغب الإجابة عنها، أو عدم قول أي شيء لتفادي التعقيدات، وضمن قانون اللياقة يحاول المتكلّم تفادي الظواهر التخاطبية الأكثر كشفًا للمقاصد أو القابلة لأن تصدم الآخرين انطلاقًا من مضمونها الخاص أو من صياغتها.

تبدو الأمور أكثر إثارة عندما نتحدّث عن قانون الشرف، الذي يفترض احتفاظ الإنسان بشرفه مهما كانت الظروف وألاّ يتراجع عن مواقفه، ولكن يجب ألا يكون المخاطِب فخورًا ومغرورًا بنفسه، وهو ما يتبلور في "قانون التواضع"[12]، والآثار

الناتجة عن خرقها ستكون الإفهام بالجنون، أي عند خرق قانون البساطة والاتجاه إلى الغرور المطلق مثل ذلك الفنان الذي كتب على جدارية: "**أنا أفضل فنان على الإطلاق**"، وفي هذه الحالة يحاول المخاطَب أو المتلقي إنقاذ المتكلّم بالاهتمام به بصفة غير جدية، وذلك لعدم تصديقه ولذهوله.

إلى جانب قانون البساطة نجد سلوكات متنوعة يلتزم بها المتكلم أو المخاطَب أثناء التخاطب، مثل عدم الإفراط في مدح الذات، لأنّ ذلك غير مرغوب فيه والاعتذار من حين إلى حين حسبما تتطلبه قانون اللياقة والأدب، فصيغة الاعتذار مثلاً تهدف إلى إصلاح ما وقع من إهانات أي خرق لقانون الخطاب، مثلا:" **أعتذر لهذه المقاطعة... لقد أحسست بالدوار لأنّني، عذرًا، أحسست بفقدان الوعي للحظات**...إضافة إلى "**الابتسامة القصيرة**" Le petit rire الذي يعدّل من اختراق قانون من قوانين الخطاب مثلاً: **أتعرف إنّني أتذكر جيدًا** (ابتسامة قصيرة)... و**أمتلك ثقافة واسعة** [ابتسامة قصيرة].

تسمح القوانين الخطابية بالحساب التأويلي للدلالات الضمنية المتفرّعة عن الدلالة الجانبية[13]، فهي تبيّن أنّ اللغة لا تعمل على أنّها وضع فقط، بحيث تفترض التعبير عن كلّ المحتويات بطريق صريحة. لقد صنّف "جريس" قوانين الخطاب أو "القوانين الكلامية" أو "القوانين البلاغية" إلى ستّة مبادئ، ومن الملاحظ أن الاختلاف بين تصنيفه وتصنيف "جريس" يتمثّل في كون القوانين الخطابية عنده مستنبطة من تحليل مختلف الظواهر اللسانية، بينما تشكّل عند "جريس" مجموعة كاملة وشاملة[14].

إنّ قوانين الخطاب أو أحكام المحادثة ليست بقواعد أخلاقية، ولا بقواعد نحوية، ولكن يسمح عملها بانزياح الدلالات "غير المصرّح بها"، وبصفة عامة تمكننا من إعادة بناء التبادلات بطريقة لا تخرجها عن الانسجام ولا عن الاتساق.

المراجع المعتمدة:

1- Moechler. J, Reboul. A, Dictionnaire encyclopédique de pragmatique, Edition du seuil 1994, p. 201-202.

2- حلمي خليل، اللغة والطفل، دار النهضة العربية، بيروت 1985، ص 62-63.

3 - Vion. R, La communication verbale, analyse des interactions, Hachette édition, Paris 1992, p. 88.

4 – Kerbrat-Orecchioni. C, Les interactions verbales, Armand colin Editeur, Paris 1990, p. 35.

5 – H.P.Grice, Logique et conversation, in Communication n 30, Paris 1979, p. 57- 72.

6– د.مانقونو، المصطلحات المفاتيح في تحليل الخطاب، ترجمة محمد يحيا تن، منشورات الاختلاف، الجزائر2005، ص 75.

7– Kerbrat-Orecchioni. C, L'implicite, Armand colin éditeur, Paris 1986, p. 258.

8– Ducrot, O. Dire et ne pas dire, Hermann éditeur, Paris 1972, p. 134.

9 – Kerbrat-Orecchioni.C, L'implicite, p. 258.

10 – Sperber.B, Wilson.D, L'interprétation des énoncés, in communication n 30, Paris 1979, p. 80.

11- Kerbrat-Orecchioni.C, L'implicite, p. 231.

12 - Kerbrat-Orecchioni.C, L'implicite, p. 236.

13 – Charaudeau.P, Mainguenau.D, Dictionnaire d'analyse de discours, Edition du seuil, Paris 2002, p. 357.

14 - H.P.Grice, Logique et conversation, p. 61.